E

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.5/2018/14/Report
28 December 2018
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# تقرير

## اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الخامس
## بيروت، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2018

**موجز**

عقدت اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها الخامس في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2018، بحضور ممثّلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا.

وتضمن جدول أعمال اللجنة مجموعة من البنود، أهمها تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية الثلاثين، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع. ونظرت اللجنة أيضاً في مجموعة من القضايا الإقليمية والعالمية تمحورت بشكل أساسي حول تمويل التنمية في المنطقة العربية، والتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة، والاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال، وقضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية، والمؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمنطقة العربية.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأبرز النقاط التي أُثيرت في المناقشات، والتوصيات التي خلُص إليها المجتمعون بعد مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال.

**المحتويات**


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة ..... | 3-1 | 4 |
| الفصل | | |
| **أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس** ..... | 6-4 | 4 |
| ألف- التوصيات المُوجّهة إلى الدول الأعضاء ..... | 5 | 4 |
| باء- التوصيات المُوجّهة إلى الأمانة التنفيذية..... | 6 | 6 |
| **ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة** ..... | 57-7 | 8 |
| ألف- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع ..... | 12-7 | 8 |
| باء- تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية الثلاثين ..... | 15-13 | 10 |
| جيم- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنطقة العربية ..... | 20-16 | 11 |
| دال- خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة: التقدم المحرز في التنفيذ ..... | 23-21 | 12 |
| هاء- الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: القطاع الصناعي نموذجاً ..... | 27-24 | 13 |
| واو- قضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية: التطورات الإقليمية والدولية..... | 29-28 | 14 |
| زاي- المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ..... | 34-30 | 15 |
| حاء- دعم الدول العربية في المراجعة الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما ..... | 38-35 | 16 |
| طاء- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمنطقة العربية ..... | 44-39 | 17 |
| ياء- الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 ..... | 50-45 | 18 |
| كاف- أنشطة التعاون الفني لعام 2018 ..... | 55-51 | 20 |
| لام- موعد ومكان انعقاد الاجتماع السادس للجنة التنفيذية ..... | 56 | 21 |
| ميم- ما يستجد من أعمال ..... | 57 | 21 |

## المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| **ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس** ..... | 58 | 21 |
| **رابعاً- تنظيم الاجتماع** ..... | 65-59 | 22 |
| ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده ..... | 59 | 22 |
| باء- الافتتاح ..... | 62-60 | 22 |
| جيم- الحضور ..... | 63 | 22 |
| دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى ..... | 65-64 | 23 |


### المرفقات


المرفق الأول- قائمة المشاركين ..... 24
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق ..... 26

**مقدمـة**

1- أُنشئت اللجنة الفنية بموجب قرار اتخذته اللجنة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الرابعة والعشرين التي عُقدت في بيروت من 8 إلى 11 أيار/مايو 2006. ثم اتخذت الإسكوا في دورتها الوزارية الثامنة والعشرين التي عُقدت في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014 القرار 320 القاضي بتحويل اللجنة الفنية إلى لجنة تنفيذية وتعديل صلاحياتها لتكون أكثر قدرة على تيسير الاتصال المباشر بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية التي تُعنى بها الإسكوا، وذلك من خلال تمكينها من رفع قراراتها مباشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

2- وفي هذا الإطار، عَقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الخامس في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2018. وناقشت البنود المدرجة على جدول أعمالها، والتي اشتملت على متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع، ومتابعة تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا. ونظرت اللجنة في مجموعة من القضايا الإقليمية والعالمية تمحورت بشكل أساسي حول تمويل التنمية في المنطقة العربية، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة، والاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال وخاصة القطاع الصناعي، وقضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية، والمؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

3- ويَعرض هذا التقرير أبرز مواضيع البحث والمناقشة، بالإضافة إلى التوصيات التي خلُص إليها المجتمعون.

## أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس

4- خلُصت اللجنة التنفيذية إلى مجموعة من التوصيات بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

### ألف- التوصيات المُوجّهة إلى الدول الأعضاء

5- وَجّهت اللجنة التنفيذية التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا:

(أ) الترحيب بالجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع، والترحيب كذلك بالأنشطة المطروحة لتنفيذ "توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، وإعادة التأكيد على الالتزام بتنفيذه على المستوى الوطني، وتقديم عروض لاجتماعات اللجنة عن التقدم المحرز، وفقاً لآلية للمتابعة تُعدها الأمانة التنفيذية؛

(ب) أخذ العلم بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وكذلك بالثغرات في التنفيذ في المنطقة العربية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في تمويل خططها الوطنية للتنمية، والعمل على تحديد المجالات ذات الأولوية للمنطقة في خطة عمل أديس أبابا؛

(ج) الترحيب بالمؤتمر الذي نظمته الأمانة التنفيذية بشأن تحديات تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 لدعم تحديد أولويات التمويل في المنطقة العربية مع مجموعة الـ 77 والصين، والبناء على ما قامت به الرئاسة المصرية في عام 2018 وما ستقوم به الرئاسة الفلسطينية في عام 2019، والتأكيد على أهمية مكافحة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرُّب الضريبي، وعلى ضرورة تعاون الدول التي تتلقى تلك التدفقات لكبحها؛

(د) أخذ العلم بمستوى تنفيذ خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للإسكوا في دورتها الثانية عشرة، التي عُقدت في بيروت يومي 4 و5 نيسان/أبريل 2017، والإشادة بجهود الأمانة التنفيذية في تعزيز التنسيق بين الوكالات العاملة في القطاع والحكومات؛

(هـ) التأكيد على أهمية استقاء البيانات من المصادر الوطنية، وعلى الاستفادة من خبرات الأمانة التنفيذية في دعم المكاتب الإحصائية الوطنية لتجديد النُظُم الإحصائية وتحديثها، وتحديث برامج نشر البيانات واستخدامها؛

(و) التأكيد على أن استمرار الاحتلال والسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي تعيق التنمية المستدامة وتؤدي إلى تبعية اقتصادية فلسطينية شبه مطلقة لإسرائيل، والتأكيد على دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في الجهود لنيل كافة الحقوق، بما في ذلك السيطرة على موارده الطبيعية ومعابره البرية والبحرية والجوية وطرق التجارة، والقيام بمشاريع اقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ز) مواصلة الاستفادة ممّا يتيحه المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ من تحليلات ونتائج وتوصيات وخدمات في مجال تغيُّر المناخ، والاسترشاد بها في إعداد السياسات والاستراتيجيات والتقارير والبحوث على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(ح) الإشادة بالجهود المبذولة لحشد الموارد المالية لدعم أنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، بما في ذلك القاعدة الإقليمية للمعرفة التابعة للمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية (ريكار)، لتوفير الموارد المعرفية المناسبة لاحتياجات المنطقة؛

(ط) التشديد على أهمية الانخراط في التحضيرات الجارية للمفاوضات بشأن تغيُّر المناخ المنظَّمة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وما تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ في ضوء الالتزامات المنصوص عليها بموجب اتفاق باريس؛

(ي) أخذ العلم بتقرير المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، الذي عُقد في بيروت من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وبالرسائل الأساسية التي خلُص إليها المؤتمر، ورفعه كوثيقة تحمل الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنطقة العربية إلى لجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين، وإلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019؛

(ك) الترحيب بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لدعم الدول العربية من خلال بناء المعرفة وتيسير الحوار الإقليمي وبناء الشراكات حول قضايا السكان والتنمية، والتأكيد على أهمية العمل على دمج البُعد السكاني

في التخطيط التنموي وفي مراحل إعداد الاستعراضات الطوعية الوطنية التي تراجع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ل) أخذ العلم بعملية مراجعة التقدّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما في عام 1995، في شقيها الإقليمي والوطني؛

(م) الترحيب باعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي اعتُمد في مراكش، المغرب، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018، وتأكيد الالتزام بمبادئه لما له من أهمية خاصة للمنطقة العربية، والتأكيد على أهمية العمل على تشجيع التعاون الإقليمي في مجال إدارة الهجرة وحوكمتها في إطار الاتفاق العالمي للهجرة والنظر في وضع بُنى مؤسسية واستراتيجيات وأُطر للسياسات العامة من أجل حوكمة الهجرة، وتحسين التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ن) الترحيب بالخطة البرامجية المقترحة لعام 2020 وأنشطتها، وتركيزها على التحديات التي تواجهها المنطقة العربية وعلى بُعدي المساواة والشمول، وموافاة الأمانة التنفيذية بملاحظاتها على برنامج العمل قبل 4 كانون الثاني/يناير 2019.

## باء- التوصيات المُوجّهة إلى الأمانة التنفيذية

6- وَجّهت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) تقديم تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في تنفيذ توافق بيروت للجنة التنفيذية في اجتماعها السادس، مع وضع إطار زمني للأنشطة المقترحة، وإعداد آلية متابعة لتنفيذ التوافق على المستوى الوطني؛

(ب) تخصيص قدر أكبر من الإمكانات البشرية المتاحة في الأمانة التنفيذية لموضوع تمويل التنمية حتى يتسنى الاضطلاع بمسؤوليات ترقى لحجم تحديات التمويل في المنطقة، ولزيادة أنشطة التعاون الفني في مجال تمويل التنمية على المستوى الوطني من خلال البرنامج العادي للتعاون الفني، دعماً للاحتياجات الخاصة للدول، وكذلك العمل على تعبئة الموارد من خارج الميزانية في هذا المجال؛

(ج) متابعة تطورات عملية تمويل التنمية وإحاطة الدول الأعضاء بأهم التطورات في هذا المجال، أخذاً في الاعتبار الفعاليات الدولية لعام 2019، وأبرزها منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية؛

(د) متابعة جهود بناء القدرات الإحصائية للدول الأعضاء لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تنفيذاً لـخطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة، والعمل على تعميق الشراكات القائمة وتعزيز التنسيق بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية؛

(هـ) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات إحصائية حديثة، ودعم التحول في الإحصاءات الرسمية، واعتماد مصادر وأنواع بيانات جديدة مثل البيانات الضخمة، حسبما تتطلب عملية القياس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(و) متابعة ورصد وتحليل الممارسات والسياسات الإسرائيلية وانتهاكات القانون الدولي ورفع التقارير الدورية بشأنها للدول الأعضاء، وتقييم الأثر التراكمي والطويل الأجل للاحتلال الإسرائيلي وإجراء دراسة شاملة في هذا الإطار للممارسات والسياسات الإسرائيلية على مدى العقود الماضية وترابطها وآليات تفاعلها؛

(ز) دعم الآليات المبتكرة المُعتمَدة من قِبَل الشعب الفلسطيني لمواجهة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي وممارساته، لا سيما من خلال ما يلي:

(1) تحليل نتائج بيانات المسوحات الأسرية والأنماط والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ووسائل تعامل الشعب الفلسطيني ومؤسساته معها؛

(2) التعمُّق في دراسة القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها في ظل الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، وخاصة في ظل السياسات الإسرائيلية التي تسعى بشكل منهجي للإبقاء على تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل؛

(ح) الاستمرار في دعم الدول الأعضاء الراغبة في ذلك في تطوير قدراتها المؤسسية للحد من أثر النزاع وعدم الاستقرار وتداعياتهما على التنمية، بما في ذلك من خلال برامج إعادة الإعمار، وفي مجالات صياغة السياسات وتحديد الأولويات المؤسسية وتقييم القدرات البشرية والكفاءات الوظيفية التي من شأنها المساعدة على مواجهة التحديات الناجمة عن الظروف التي تمر فيها المنطقة العربية وعلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ط) متابعة إعداد التقرير الدوري بشأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفلسطينية وتبيان أثر الاحتلال على ممارستها لحقها في الخدمات الأساسية والموارد الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتمكينها من المشاركة في العملية التنموية؛

(ي) تكثيف جهود حشد الموارد لدعم أنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، على أن تكمّل هذه الموارد الإضافية الموارِدَ المتاحة من خارج الميزانية ومن خلال البرنامج العادي للتعاون الفني الذي يدعم عمل المركز، وتعزيز الدعم الفني في مجال التكيُّف خاصة في قطاعي المياه والزراعة، وفي إعداد مقترحات مشروعات للوصول إلى التمويل الدولي المتاح؛

(ك) الاستمرار في عقد مشاورات إقليمية بشأن تغيُّر المناخ، دعماً لبناء التوافقات وتحديد الأولويات على الصعيد الإقليمي بشأن إجراءات التصدي لتغيُّر المناخ في إطار الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، والاسترشاد بنتائج هذه المشاورات في التحضيرات الإقليمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019 والمساهمات الإقليمية فيه؛

(ل) إجراء المراجعة الإقليمية لإعلان القاهرة لعام 2013، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، علماً أنها ستتم في عام 2022، وتقديم الدعم والمساندة للدول الأعضاء في إدماج إعلان القاهرة في التخطيط الإنمائي وفي استعراضاتها الوطنية؛

(م) دعم الدول الأعضاء في دمج قضايا الهجرة في التخطيط الإنمائي، تماشياً مع أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطة عام 2030؛

(ن) إجراء مراجعات إقليمية لاستعراض التقدم المحرز عملاً بالفقرة 50 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بدءاً بعام 2020، ومن ثم كل أربع سنوات؛

(س) إجراء مراجعة للتقدّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، في شقيها الإقليمي والوطني، بالتنسيق مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجامعة الدول العربية، لدعم الدول العربية في إجراء عمليات الاستعراض الوطنية والإقليمية؛

(ع) متابعة التنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية من خلال مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية؛ وتعزيز بناء المعرفة والقدرات والشراكات والتعاون بما في ذلك مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والعمليات الاستشارية الإقليمية مثل حوار أبو ظبي، وعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء؛

(ف) العمل على إدراج مقترحات الدول الأعضاء في الخطة البرامجية المقترحة لعام 2020 وفقاً لولايات اللجنة والموارد المتاحة؛

(ص) الاستمرار في وضع أُطر للتعاون الفني مع الدول الأعضاء، ودعم الجهات المعنية في صياغة أُطر التعاون الفني، لا سيما نقاط الاتصال في شبكة التعاون الفني، على أساس التخطيط الإنمائي القائم على النتائج؛

(ق) التركيز على أنشطة التدريب لبناء قدرات الدول الأعضاء، وعلى التقييم المشترك لتلك الأنشطة مع الجهات المستفيدة، وتوثيق وتعميم التجارب الناجحة بالتعاون مع الجهات المعنية في الدول.

## ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

### ألف- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع

(البند 3 من جدول الأعمال)

7- عَرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/3، التقدم المحرز في الإجراءات والأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عنها في اجتماعها الرابع (بيروت، 13 و14 كانون الأول/ديسمبر 2017). فقدم ممثّل الأمانة التنفيذية عرضاً مرئياً توقف فيه بشكل مقتضب عند كل توصية من التوصيات والإجراءات التي اتُخذت لتنفيذها. وتطرق بصورة خاصة إلى تقديم الإسكوا لـ 77 دورة تدريبية خلال عام 2018، بعضها مموّل من الميزانية العادية، والعديد منها من خارج الميزانية، وذلك استجابة للتوصية الخاصة بالتركيز على زيادة البرامج التدريبية للدول الأعضاء. وأكد على التعاون الراسخ والمتزايد مع جامعة الدول العربية، مشيراً إلى رغبة الإسكوا في تطويره، ولا سيما في مجالات تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن الأمانة التنفيذية تعمل مع عدد من الدول الأعضاء لنقل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي وضعته الإسكوا إلى المستوى الوطني من خلال تقديم الدعم الفني. كما أنها بصدد مراجعة المنهجية التي استُخدمت في التقرير العربي الأول حول الفقر المتعدد الأبعاد أخذاً في الاعتبار لبعض الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء.

8- وفي معرض النقاش، شكر ممثّل عُمان الإسكوا على جهودها، منوِّهاً بالعدد الكبير من الدورات التدريبية التي قدمتها، ومشدداً على ضرورة إيجاد آليات لمتابعة مدى انتفاع الدول الأعضاء منها. وشكرت ممثّلة المغرب الإسكوا أيضاً على الجهود في تنفيذ التوصيات، مستفسرة حول ما إذا كان لدى الإسكوا منهجية لقياس نتائج التدريب. وأكد ممثّل مصر في مداخلته على أهمية الاستفادة من الدورات التدريبية التي تقدمها الإسكوا، مشيراً إلى ضرورة إعداد دليل بالتجارب الناجحة في الدورات التدريبية التي يمكن أن تستفيد منها البلدان العربية نظراً لتشابه ظروفها. وأشار ممثّل تونس إلى المسؤولية التي تقع على عاتق الدول في المتابعة على صعيد الأشخاص الذين تلقوا التدريب.

9- وتطرّق ممثّل فلسطين إلى علاقة الإسكوا بجامعة الدول العربية، معرباً عن استغرابه من إصدار تقريرين منفصلين من كلا المنظمتين حول التنمية المستدامة مع أنهما معنيتان بمنطقة واحدة، مستفسراً عما إذا كان هناك توجه نحو إصدار تقرير موحد من المنظمتين. وتطرق أيضاً إلى تقرير الفقر المتعدد الأبعاد الذي أصدرته الإسكوا، مشيراً إلى أن فلسطين لم تَقْبَل أن تُشمل فيه لأن منهجية قياس الفقر المتبعة لا تنطبق على وضعها. ثم استفسر عن القيمة المضافة لعقد اجتماعات اللجنة الإحصائية مع اللجان الفرعية الأخرى، موضحاً أنه ينبغي ألا يقتصر هذا التوجه على اللجنة الإحصائية، وأن تشمل الاجتماعات المشتركة اللجان الأخرى للإسكوا، مع أخذ البعد التكاملي في الاعتبار عند مناقشة التحديات التنموية في هذه الاجتماعات المشتركة.

10- وأشارت ممثّلة المملكة العربية السعودية إلى أهمية تكامل تقريري الإسكوا وجامعة الدول العربية، بحيث يغطي تقرير كلٍّ من المنظمتين المواضيع من منظور يختلف عن الآخر بناءً على تنسيق الجهود. وأشار ممثّل اليمن إلى عدم كفاية برامج إعادة الإعمار المُقدمة، وضرورة أن تشمل أبعاداً أخرى مثل النازحين، وإلى أهمية تقصّي ظاهرة هجرة رؤوس الأموال والكفاءات ومعالجتها، ولا سيما في ظل تفكك الإدارات والمؤسسات في البلدان التي تمر بنزاعات. وذكرت ممثّلة العراق أن بلدها بصدد إعداد استبيان عن الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة يمهّد لإعداد تقرير في هذا الصدد، مستفسرة عما إذا كان بإمكان العراق إرسال الاستمارة الخاصة بجمع البيانات إلى الإسكوا لمراجعتها.

11- وفي معرض الرد، أوضحت ممثّلة الأمانة التنفيذية أن الإسكوا لديها معايير وأدوات لقياس ديمومة البرامج ومدى الاستفادة منها، وأنه يجب تكوين فكرة واضحة عن سبب التدريب، وهو تحسين كفاءات الأفراد وإضفاء الطابع المؤسسي الشامل عليها. وقد طورت الإسكوا أدوات للتقييم والمتابعة، إلا أنه يمكن النظر في إجراء تقييم مشترك لهذه البرامج بين الدول المتلقية للتدريب والأمانة التنفيذية. وركزت على البحث في ربط أنشطة بناء القدرات مع عمل الإسكوا المعياري، أي البحوث والدراسات الفنية، مشددة على أنه كلما ازداد فهم مساهمة التعاون الفني في تنفيذ برامج الإسكوا ازداد اهتمام الدول الأعضاء بالتقييم.

12- وشدد ممثّل الأمانة التنفيذية على أن عمل اللجان الفرعية على مواضيع جزئية لا ينتقص من الاتجاه التكاملي، بل يتممه. وفيما يتصل بنَهج قياس الفقر المتعدد الأبعاد، أوضح بأن الإسكوا تعمل على إعادة النظر في المنهجية المتبعة في تعريف أبعاد الفقر. وأكد على دعم العمل المشترك مع جامعة الدول العربية، مشيراً إلى أن تقارير الإسكوا والجامعة تستقي معلوماتها من مصادر واحدة، هي بيانات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق باليمن، لدى الإسكوا برنامج متكامل ومستمر لإعادة الإعمار، إلا أنه على مستوى البلدان وليس إقليمياً. وفيما يتعلق بالعراق، أوضح أن الأمانة مستعدة لمراجعة الاستبيان.

## باء- تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية الثلاثين

(البند 4 من جدول الأعمال)

13- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/4، الإجراءات التي ستضطلع بها الأمانة التنفيذية تنفيذاً لتوافق بيروت، وتلك التي اضطلعت بها بموجب القرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الوزارية الثلاثين (بيروت، 25-28 حزيران/يونيو 2018). وتضمَّن العرض نقاشاً لمجموعة الإجراءات الجارية أو المقترحة لتنفيذ توافق بيروت في إطار النقاط التي طلبت الدول الأعضاء إلى الأمانة التنفيذية في الإسكوا الاستجابة لها. وتشمل الإجراءات تنفيذ مبادرات إقليمية تهدف إلى دعم جهود الدول الأعضاء في مواكبة التغيُّرات التكنولوجية السريعة، وإعداد تقارير ودراسات عدة بشأن دور التكنولوجيا في تحقيق التحوّلات الهيكلية التنموية، وعقد اجتماعات للخبراء، وتوفير حزمة من الأدوات التكنولوجية لمساعدة متخذي القرار والمخططين على وضع سياسات قائمة على الأدلة، وإعداد مواد إعلامية متنوعة لزيادة الوعي لدور التكنولوجيا المتقدمة في التنمية المستدامة، ووضع إرشادات لسياسات نقل وتطوير التكنولوجيا واستخدامها على المستوى الوطني، وتعزيز دور مركز الإسكوا للتكنولوجيا في ملء الفراغ التشريعي والتنظيمي، وتعزيز نقل وتكييف وتوسيع نطاق استعمال التكنولوجيا الخضراء، وتعزيز عمل شبكة التواصل الإقليمية للمكاتب الوطنية لنقل التكنولوجيا في عدد من الدول العربية.

14- وفي معرض النقاش، أفاد ممثّل عُمان بوجوب وضع إطار زمني لتنفيذ القرارات والأنشطة المتصلة بها، ووجوب وضع قواعد ومعايير لقياس مدى التنفيذ. واستفسر ممثّل فلسطين عمّا إذا كانت هذه الخطط والإعلانات ستُنجز ضمن إطار زمني، وما إذا كانت تحتاج إلى نشاطات أخرى تساعد على التنفيذ. وذكّرت ممثّلة الجمهورية العربية السورية بأن توافق بيروت الذي اعتُمد في الدورة الوزارية الثلاثين دعا إلى رفع العقوبات الأحادية الجانب عن الجمهورية العربية السورية والسودان، وأن العرض لم يتضمن إشارة إلى ذلك. وشددت ممثّلة المملكة العربية السعودية على وجوب اللجوء إلى المصادر الوطنية لرفد بيانات الأمم المتحدة، وعلى استعداد بلادها لتوفير البيانات الضرورية للإسكوا. وأكدت ممثّلة المغرب بدورها على استعداد المغرب لتوفير البيانات الضرورية للإسكوا. وسأل ممثّل السودان عن إمكانية وضع آليات لتلقي الدعم التكنولوجي مباشرة بدلاً من تقديم الدول طلبات لذلك.

15- وفي معرض الرد، أكد ممثّل الأمانة التنفيذية على ضرورة تجنب الازدواجية في البيانات والحسابات، مشيراً إلى أن الإسكوا تستخدم هذه البيانات لغايات تختلف عن غايات الهيئات الوطنية، على غرار حساب المؤشرات، ولا سيما تلك المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة إلى الأنشطة المقترحة لتنفيذ توافق بيروت، وما يتصل به من أنشطة إضافية، أفاد بأن الأنشطة إنما تُجرى وفقاً للموارد والولايات المتاحة للإسكوا، مشيراً إلى وجوب التوصل إلى آليات أفضل للتنفيذ، ومشدداً على أن النجاح في تبني المواثيق والتوافقات وتنفيذها ينبع من التزام المعنيين بتنفيذها. واقترح في هذا السياق أن تقوم الأمانة التنفيذية بإعداد مصفوفة لمتابعة تنفيذ توافق بيروت وإرسالها إلى الدول الأعضاء للاسترشاد بها عند تقديم تقارير حول التقدم المحرز في تنفيذه. أما بالنسبة إلى الدعوة إلى رفع العقوبات الأحادية الجانب، فهي تعبِّر عن إرادة الدول الأعضاء، ولا تنطوي على إجراءات تنفيذية تضطلع بها الأمانة التنفيذية.

## جيم- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنطقة العربية
(البند 5 من جدول الأعمال)

16- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/5 حول تقييم النتائج والتوصيات بشأن تمويل التنمية وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في المنطقة العربية، وذلك من منظور إقليمي. واستهل ممثّل الأمانة التنفيذية استعراضه بالتطرق إلى التقدم الذي حققته المنطقة في تمويل التنمية المستدامة. وشدد على أن وضع المنطقة العربية صعبٌ بسبب الارتداد في تمويل التنمية الذي يؤدي إلى خسارة المنطقة باستمرار لفرص تمويل التنمية المستدامة فيها. وقد أجرت الإسكوا تقييماً متكاملاً أوضحت فيه أن مقابل كل دولار يدخل المنطقة من مصادر التمويل المختلفة، يخرج منها 2.5 دولار. ومن حيث تعبئة الموارد المحلية، أشار ممثّل الأمانة التنفيذية إلى ضرورة تقييم الإيرادات الضريبية المرتبطة بتوسيع الوعاء الضريبي الذي يمكن أن يسهم بزيادة 2 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، محذراً في الوقت نفسه من أن الدعوات إلى تمويل التنمية من خلال زيادة الوعاء الضريبي لا تأخذ في الحسبان ما يمكن أن تؤدي إليه من زعزعة الاستقرار، وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي.

17- وأفاد بأن الإسكوا طرحت نهجاً مغايراً يستند إلى الحد من ممارسات التجنب الضريبي من قِبل الشركات المتعددة الجنسيات جرّاء التلاعب بالعقود التجارية، ولا سيما في ظل ما تُظهره المؤشرات من أن الاستثمار الأجنبي المباشر بشكله الراهن لا يزيد القيمة والإنتاجية في المنطقة، حيث تستثمر المنطقة في الخارج 1.8 دولار مقابل كل دولار يستثمَر فيها، ولا توجد آليات دولية لكبح هذه التدفقات واستعادة الأصول المفقودة. ثم تطرق إلى التمويل العام الدولي، مشدداً على أنه، رغم زيادته، يوجَّه نحو مسارات بعيدة عن القصد الأولي منه، مثل تكاليف استضافة اللاجئين في البلدان المانحة وأطر التخفيف من عبء الديون. وأعرب أيضاً عن قلقه من الانتقائية في تحليل التجارة الدولية والتدابير المتصلة بها، مشيراً إلى خضوع حصة كبيرة من الصادرات في المنطقة العربية للحمائية التجارية، لتصبح عُرضة لتدهور شروط التبادل التجاري. وفي ختام العرض، تطرق إلى الأنشطة المختلفة التي اضطلعت بها الإسكوا في مجال تمويل التنمية، وتحديداً في دعم الرئاسة المصرية لمجموعة الـ 77 والصين، مثل تقديم المقترحات والتحاليل لحماية مصالح المنطقة العربية في تمويل التنمية على المستويين العالمي والإقليمي، وإصدار المنشورات والتقارير عن السياسات العامة، ووثائق المعلومات الأساسية والملخصات التحليلية، وأنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية.

18- وفي معرض النقاش، شكر ممثّل مصر الأمانة على العرض، ونوّه بالرئاسة المصرية لمجموعة الـ 77 والصين خلال هذه السنة، والرئاسة الفلسطينية لها خلال السنة المقبلة، مشيراً إلى أنها المرة الأولى التي تتولى فيها البلدان العربية رئاسة المجموعة لسنتين متتاليتين. ثم استفسر عن آلية حساب نسب التدفقات المالية الداخلة إلى المنطقة مقابل التدفقات الخارجة منها، وشدّد على ضرورة رفد مكتب تمويل التنمية بمزيد من الموارد البشرية. وركز ممثّل اليمن على خطورة خروج رؤوس الأموال من المنطقة، معرباً عن قلقه بشأن هذه الظاهرة التي لم تُدرس إلى الحد الكافي، لمعرفة ما إذا كانت التطورات الأخيرة في المنطقة هي سبب الوضع القائم أم أنه نتيجة مشاكل هيكلية متأصلة. وحذرت ممثّلة المغرب من الاعتماد المفرط على الضرائب لحل المشاكل المتصلة بتمويل التنمية، لأن زيادة الضرائب تُضعِف القدرة المالية لشريحة واسعة من المجتمعات العربية. ورحبت بما ورد في الوثيقة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشددة على ضرورة تشجيعها. واستغرب ممثّل الأردن تناول تمويل التنمية في بعض الأحيان بمعزل عن الاستقرار السياسي في البلدان، مشدداً على أن موضوع الضرائب قد يؤدي إلى زعزعة هذا الاستقرار. وشدَّد ممثّل دولة فلسطين على الحاجة إلى أخذ خصوصية كل بلد في الاعتبار ودراسة قدرته على تمويل التنمية، مشيراً إلى خصوصية دولة فلسطين في هذا المجال. وطلب من الإسكوا أن تدعم البلدان في مجال تمويل التنمية على المستويات الوطنية.

19- واستفسرت ممثّلة المملكة العربية السعودية عن كيفية قياس تمويل التنمية. وطلبت من الأمانة التنفيذية أن تعمل على بناء قدرات الدول الأعضاء المانحة للمساعدات الإنمائية، ومنها المملكة العربية السعودية، لزيادة قدرتها على ربط المساعدات التي تقدمها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأت ممثّلة الجمهورية العربية السورية أن الظروف الإقليمية تؤثر على التنمية، وأنه ينبغي النظر إلى تمويل التنمية بشكل متكامل، لكن يجب أيضاً أن تكون لكل دولة رؤية خاصة تراعي أولوياتها والتحديات التي تواجهها. وذكر ممثّل السودان إن العقوبات زادت من أعباء تمويل التنمية في السودان، ولا سيما في القطاعات التجارية حيث يجري الاستيراد بكلفة عالية، كما أن كلفة الإنتاج ارتفعت. واستفسر ممثّل موريتانيا عن وجود ترابط سببي بين خروج الأموال ودخولها إلى المنطقة.

20- وأجاب ممثّل الأمانة التنفيذية على مداخلات الدول الأعضاء، فأكد على ضرورة مواءمة الجهود الإقليمية مع مراعاة خصوصية كل بلد، شرط أن يطلب البلد المعني ذلك. فالتفاوت في أولويات البلدان يقتضي أن يحدد كل بلد أولوياته حتى تتمكن الإسكوا من مساعدته. وبالنسبة إلى خطورة موضوع الضرائب على الاستقرار، أفاد أن الوثيقة المعروضة على المشاركين تناولت هذه المسألة بالتفصيل، وأن الحل الوسط بين الاعتماد الكامل على المساعدات الإنمائية وبين زيادة الضرائب هو مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، التي توطَّن في دولٍ خارج المنطقة يمكن التنسيق معها لاستعادة هذه التدفقات. ورأى أن سبب ظاهرة خروج رؤوس الأموال من المنطقة يعود إلى مزيج من العيوب الهيكلية وظروف المنطقة، مشدداً على ضرورة توحيد المواقف واتباع نَهجٍ تكاملي للتصدي لهذه الظاهرة. وشدد على أن الحلول المطروحة تشير إلى ضرورة التكامل العربي الاقتصادي والاجتماعي، حيث على الحكومات اعتماد مزيج السياسات الذي تَقدِر عليه، وعلى الإسكوا وضع بيانات عن زيادة الوعاء الضريبي والتدفق المالي غير المشروع. وأكد على أن تمويل التنمية هو مسؤولية المنطقة ولا يمكنها الاعتماد على الدول المانحة فقط، واقترح وضع مشروع للتكامل بين البحوث في مجال تمويل التنمية المستدامة، يشكّل نقطة انطلاق لمتطلبات كل دولة. وتطرق إلى قضية الفساد التي تَحرِم المنطقة من إمكانات تنموية كبيرة.

## دال- خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة: التقدم المحرز في التنفيذ
(البند 6 من جدول الأعمال)

21- قدم ممثّل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/6، عرضاً حول مستوى تنفيذ خطة العمل الإقليمية العربية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للإسكوا في دورتها الثانية عشرة المعقودة يومي 4 و5 نيسان/أبريل 2017. وتناول العرض مختلف المجالات الاستراتيجية في خطة العمل، وما اضطلعت به الأمانة التنفيذية من أنشطة في تنفيذ كلٍّ منها، ولا سيما في زيادة التنسيق بين الوكالات في المنطقة. وتوقف عند الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني ببيانات أهداف التنمية المستدامة، حيث اتفق فريق العمل على وضع قائمة بالأنشطة الإحصائية المنجزة والجارية والمقررة اعتباراً من عام 2016، وتحديثها بانتظام لتشكل أداة رئيسية لتنسيق الأنشطة الإحصائية على الصعيد الإقليمي. وعدَّد أنشطة تعاون الإسكوا مع الهيئات الإحصائية العالمية والدولية، على غرار باريس 21، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، في إجراء تقييمات لمدى جهوزية النُظُم الإحصائية الوطنية في البلدان المهتمة. وتجدر الإشارة إلى اكتمال هذا المشروع في الأردن ومصر.

22- وفي معرض النقاش، شدد ممثّل تونس على ضرورة الشراكة بين الإسكوا وهيئات الإحصاء الوطنية، وتعرّض لمحدودية إنتاج الإحصاءات في البلدان العربية، حيث كثيراً ما تكون غير كاملة وغير دقيقة، وتمنى تحقيق التكامل من خلال البوابة الإلكترونية للإسكوا. وأعادت ممثّلة المملكة العربية السعودية التأكيد على أهمية التنسيق مع الحكومات الوطنية للتأكد من دقة المعلومات قبل نشرها. أما ممثّلة العراق ففضّلت التنسيق مع

المنظمات الإقليمية لعدم دقة السجلات الإدارية الوطنية، وطلبت من الإسكوا تقديم الدعم الفني للعراق في المؤشرات الخاصة بغايات التنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بالمستوى الثالث من المؤشرات.

23- وفي معرض الرد، أشار ممثّل الأمانة التنفيذية إلى إن الإسكوا تنظر إلى بناء الشراكات بجدية، ولا تُجري أي أنشطة بمفردها. ثم تعرض إلى مسألة البيانات الوطنية في مقابل البيانات الإقليمية والدولية، مبيّناً أن كافة البيانات مصدرها الأفراد، لذلك فالإحصاءات الوطنية هي الأساس، مؤكداً أن المنظمات الدولية تتعاون مع مكاتب الإحصاء الوطنية في عملها. وشدد ممثّل الأمانة التنفيذية على الاختلاف في تعريف بعض المفاهيم كالفقر والهجرة بين النُهُج الدولية، التي تسعى إلى التوفيق والتوازن بين احتياجات كافة البلدان، والنُهُج الوطنية التي تراعي الأولويات الوطنية.

## هاء- الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: القطاع الصناعي نموذجاً
(البند 7 من جدول الأعمال)

24- استعرض ممثّل الأمانة التنفيذية، استناداً الى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/7، وضع الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال، مُركّزاً على القطاع الصناعي باعتباره ذا إمكانات كبيرة لدفع التنمية في دولة فلسطين، وما يواجهُه من صعوبات سببها الأساسي هو الاحتلال وسياساته. وتطرق في بداية العرض إلى السياسات الإسرائيلية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين زمنيتين. تمتد المرحلة الأولى من عام 1967 إلى عام 1994، سيطرت إسرائيل خلالها بشكل كامل ومباشر على السياسات التنموية والاقتصادية، فألحقت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بغية توفير مصدر إضافي وأقل كلفة لمدخلات الاقتصاد الإسرائيلي. وفرضت في الأرض الفلسطينية المحتلة سياسة تقشف في الإنفاق التنموي، وحصرت النشاط الإنتاجي بمُدخلات الصناعات الإسرائيلية، وحدت من استفادة العمال الفلسطينيين من الحقوق القانونية، وفرضت نظاماً جمركياً غير متوازن. أما المرحلة الثانية، فهي التي أعقبت بروتوكول باريس الاقتصادي في عام 1994، حيث استمرت سياسة الإلحاق باعتماد وسائل أخرى تشمل منع استخدام عملة غير العملة الإسرائيلية، والسيطرة على طرق التجارة الخارجية، وتحصيل الإيرادات نيابة عن الفلسطينيين، ومنع تطوير البُنى التحتية وتدميرها، ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى المُدخلات الاقتصادية المثمرة.

25- ثم استعرض ممثل الأمانة التنفيذية واقع الاقتصاد الفلسطيني من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي. فأشار إلى تقلُّب النمو الاقتصادي، حيث تتضاءل مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تزايد مساهمة قطاع الخدمات. ويشكل الحصار على غزة العائق الأكبر أمام النمو والتنويع الاقتصادي. أما فيما يتعلق بالتجارة، فتواجه دولة فلسطين عجزاً تجارياً ضخماً، إذ تشكل الصادرات إلى إسرائيل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، بينما لا تشكل التجارة مع البلدان العربية الأخرى إلا نسبة ضئيلة للغاية. أما البطالة، فلا تزال مرتفعة للغاية بسبب محدودية الفرص. وأما الإيرادات الضريبية، فلا تشكل إلا نسبة مئوية ضئيلة وراكدة من الناتج المحلي، بينما تظل حصة المساعدة الإنمائية الرسمية، المعرضة لخطر التوترات السياسية، كبيرة في إيرادات الحكومة الفلسطينية.

26- ثم تناول ممثّل الأمانة التنفيذية السياسة الصناعية الفلسطينية، فتوقف عند الإمكانات التي تتمتع بها بعض القطاعات والأنشطة الصناعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما المخرجات المعدنية والمحاجر الفلسطينية، مبيّناً أن معظم إنتاج هذه القطاعات يحوَّل إلى إسرائيل، فلا يستفيد الفلسطينيون منها. أما في الزراعة، فقد أدت السياسات الإسرائيلية إلى الحد من قدرة القطاع الزراعي الفلسطيني على تحقيق إمكاناته والارتباط بالأنشطة الزراعية ذات القيمة الأعلى. ثم استعرض المعوقات والتحديات التي تواجه المناطق والمجمعات

الصناعية، مثل الافتقار إلى استراتيجية تصنيع واضحة استباقية وقابلة للتنفيذ، ومحدودية قدرة الحكومة الفلسطينية على الإشراف على إعادة الهيكلة الاقتصادية. وخلُص إلى أن المعوّقات التي تسببت بها السياسات الإسرائيلية هي السبب الرئيسي في تقويض القدرة الفلسطينية على بناء اقتصاد يلبي احتياجات الفلسطينيين، وفي التبعية الاقتصادية شبه المطلقة لإسرائيل. ولا تلوح في الأفق بوادر تغيير حقيقي، فهل من الممكن فعلاً أن يقوم اقتصاد فلسطيني قوي ومستدام.

27- وفي معرض النقاش، أعرب ممثّل عُمان عن تجديد التضامن مع الشعب الفلسطيني، منددا بإجراءات الاحتلال التي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني، ومعبراً عن تأييده لمجالات عمل الإسكوا في هذا الصدد. وشكر ممثّل فلسطين الأمانة التنفيذية على دعمها ورصدها للممارسات الإسرائيلية في المحافل الدولية، مؤكداً على أهمية برنامج الإسكوا لدراسة الأثر التراكمي للاحتلال على الشعب الفلسطيني رغم التحديات في توفير الموارد لذلك البرنامج.

## واو- قضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية: التطورات الإقليمية والدولية
(البند 8 من جدول الأعمال)

28- قدّمت ممثّلة الأمانة التنفيذية، استناداً الى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/8، عرضاً حول التطورات الإقليمية والدولية المتصلة بقضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية. فتطرقت إلى مساهمات الإسكوا في المفاوضات بشأن المناخ، وتقديم الدعم للمؤتمر الدولي المعني بمقاييس وتقنيات التكيُّف من أجل المياه والزراعة ومدنٍ أكثر قدرة على مواجهة آثار تغيُّر المناخ الذي عُقد في المغرب في تشرين الأول/أكتوبر 2018، وتقديم دورات متقدّمة حول مقاييس وتقنيات التكيُّف في قطاعات المياه والزراعة، وعرض لمخرجات مبادرة ريكار. وتوقفت عند ورشة العمل التدريبية الإقليمية الحادية عشرة التي عقدتها الإسكوا لتنمية قدرات البلدان العربية في مجال المفاوضات حول تغيُّر المناخ، وذلك في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف في دورته الرابعة والعشرين. ثم انتقلت إلى المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، فأوضحت أهدافه وأهم أنشطته، على غرار المشاركة في إطلاق المنصة الإلكترونية للقاعدة الإقليمية للمعرفة المتعلقة بتغيُّر المناخ، وإصدار العدد السابع من تقرير الإسكوا حول تنمية الموارد المائية، والمشاركة في عدة منتديات ومشاريع واجتماعات، منها تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية حول "زيادة كفاءة الطاقة في قطاعَي الإسكان والخدمات في المنطقة العربية". واضطلع المركز أيضاً بأنشطةٍ لحشد الموارد وبناء الشراكات، شملت اجتماعات مع عدد من الجهات الشريكة والمانحة المحتملة. ثم عدّدت ممثّلة الأمانة الأنشطة القادمة للإسكوا في مجال تغيُّر المناخ، التي تشمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 والمنتدى العربي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في بيروت في نيسان/أبريل 2019، ومواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ وبرنامج العمل العادي، وتقديم التحليلات وعرض الأنشطة بصورة منهجية خلال الاجتماعات الحكومية الدولية المقرر عقدها خلال العام المقبل.

29- وفي معرض النقاش، طلبت ممثّلة المغرب من الإسكوا أن تشير في تقاريرها إلى ضرورة توحيد الإجراءات المُعتمَدة من قِبَل المؤسسات المانحة، ورفع سقف التمويل ليصل الى الهدف السنوي الذي نصت عليه اتفاقية باريس، والبالغ مائة مليار دولار. وطلبت أن تساهم الإسكوا في تقديم المساعدة الفنيّة في مجال سياسات التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وفي ختام المناقشات حول هذا البند، اتفق المجتمعون على مواصلة الاستفادة ممّا يتيحه المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ من تحليلات ونتائج وتوصيات وخدمات في مجال تغيُّر المناخ، والاسترشاد بها في إعداد السياسات والاستراتيجيات والتقارير والبحوث على الصعيدين الإقليمي والوطني.

**زاي- المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013**
(البند 9 من جدول الأعمال)

30- عرضت ممثّلة الأمانة التنفيذية، استناداً الى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/9، تقرير "المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013". واستهلت العرض بالتطرق إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، الذي شكل نقلة نوعية في مفهوم التنمية، فاعتَمد للمرة الأولى المقاربة الحقوقية، وكرس التنمية كحقٍ لكافة الفئات السكانية، ومنها الفئات المعرضة للمخاطر كالنساء والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة والمهاجرين. ثم تناولت إعلان القاهرة لعام 2013، الذي صدر عن المراجعة 20+ للمؤتمر الدولي الذي نظمته الإسكوا بالشراكة والتعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، والذي عبّر عن تجديد التزام الدول العربية ببرنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام 2014.

31- واستعرضت ممثّلة الأمانة التنفيذية مجريات المؤتمر العربي الإقليمي للسكان الذي نظمته الإسكوا، بالشراكة مع عدد من المنظمات في بيروت، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، بغية إجراء المراجعة الخمسية لإعلان القاهرة لعام 2018، وقدمت فيه 14 دولة عربية عروضاً وطنية طوعية، ساهمت في تحديد الأولويّات والاتجاهات والقضايا المستجدّة في المنطقة، واستعراض أوجه الترابط والتكامل بين إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030، والبحث في وسائل التنفيذ. ثم تطرقت إلى الرسائل الأساسية التي حملها المؤتمر الأخير، ولا سيما في مجالات السياسات الإسكانية والتخطيط الإنمائي، وضمان حياة صحية للجميع، والهجرة والاستدامة البيئية، وتعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة. وأشارت إلى أن هذه الرسائل الرئيسية ستُرفع إلى الدورة 52 للجنة السكان والتنمية، وستنظَّم جلسة رفيعة المستوى على هامش الاجتماع لتشارك نتائج المراجعات الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان، وذلك في نيسان/أبريل 2019. وسيُرفع أيضاً تقريرُ المؤتمر والرسائل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019، الذي سيُعقد في نيويورك في تموز/يوليو بعنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة". وختمت العرض بالإشارة إلى أنه يتعين في المستقبل تنسيق مراجعة إعلان القاهرة لعام 2013 بالتوازي مع دورة مراجعة خطة عام 2030 التي تتم مرة كل 4 سنوات، كي تشكل نتائج مراجعات إعلان القاهرة مدخلاتٍ لمراجعة الخطة.

32- وفي معرض النقاش، شددت ممثّلة العراق على أهمية تمكين الشباب والاستفادة من قدراتهم، وعلى أهمية تلبية احتياجات كبار السن، حيث يسعى العراق إلى دمجهم اقتصادياً والاستفادة من خبراتهم، وأكدت على ضرورة إشراك جميع فئات المجتمع في الاقتصاد لتحقيق تنمية متكاملة. وتطرقت إلى تحول المنظمات الدولية من المساعدة في البرامج التنموية إلى المساعدة في البرامج الإنسانية.

33- وقال ممثّل فلسطين إن المقررات الإقليمية لم تكن واضحة، واستفسر عن سبب تأخُّر التقرير الإقليمي. وأشار إلى أن إعلان القاهرة افتقر إلى إطارٍ للمتابعة ما أعاق التقدم اللازم في تنفيذه. وأعرب عن قلقه من أن المراجعة كل أربع سنوات غير كافيةٍ لكفالة التنفيذ. وطلب وضع إطارٍ تنفيذي يسهِّلُ جملة الإجراءات في المنطقة، قائلاً إن الأطر الزمنية في الإعلان تحتاج إلى المزيد من التفكير. ورأى ممثّل السودان أن عدم الاهتمام الكافي بالشباب هو ما يؤدي إلى مشاكل الهجرة والتطرف، ودعا الدول العربية إلى العمل على توفير كافة الوسائل لدمجهم في جميع الخطط التنموية.

34- وفي معرض الرد، أشارت ممثّلة الأمانة التنفيذية إلى أن عدة جهات ستشارك في وضع التقرير الإقليمي، وسيعمَّم على البلدان العربية في مطلع عام 2019. وفي إطار المتابعة، أفادت بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لديه إطار رصد عالمي وضع عدة مؤشرات لمتابعة تنفيذ إعلان القاهرة.

## حاء- دعم الدول العربية في المراجعة الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما

(البند 10 من جدول الأعمال)

35- قدمت ممثّلة الأمانة التنفيذية، استناداً الى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/10، عرضاً حول الأنشطة التي قدمتها الإسكوا في دعم الدول العربية في مجال المساواة بين الجنسين. واستهلت العرض بالإشارة إلى أن الإسكوا تعمل في هذا المجال مع جميع الدول العربية، الأعضاء وغير الأعضاء فيها. وبعد توضيح مقتضب لإعلان ومنهاج عمل بيجين وما يغطيه من أبعاد، أفادت بأن لدى الإسكوا تاريخ طويل في دعم الدول العربية في المراجعات الوطنية وتقديم الاستعراضات الإقليمية، وهي تتبع منهجية قائمة على المشاركة بين ممثّلي الدول، والمجتمع المدني، والخبراء. وأوضحت أن أنشطة الإسكوا أفضت إلى إعداد برنامج عمل متكامل لمراجعة إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 20 عاماً في عام 2014، وساهمت في تنفيذه. وأتاحت نتائج هذه المراجعة للدول العربية خارطة طريق واضحة المعالم للمضي قدماً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. ثم تطرقت إلى الأنشطة المقترحة لمراجعة التقدم المحرز في المنطقة العربية، ومنها عقد ورشة عمل لممثّلي وممثّلات الآليات الوطنية للمرأة، وورشة عمل مع المجتمع المدني لمناقشة التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة، واجتماع فريق خبراء لمراجعة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، ومؤتمر رفيع المستوى لمناقشة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً في المنطقة العربية.

36- وفي معرض النقاش، أفادت ممثّلة المغرب بأن بلدها أجرى مشاورات مع الجهات المختصة بشؤون المرأة، وطلبت تأجيل موعد تسليم التقارير الوطنية. ثم دعت الإسكوا إلى بيان مكونات المجتمع المدني التي ستشارك في ورشة العمل التي ستعقدها في نيسان/أبريل 2019، وإلى مواكبة الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها الوطنية. وضمت ممثّلة الجمهورية العربية السورية صوتها إلى صوت ممثّلة المغرب بشأن بيان مكونات المجتمع المدني، وطلبت تحديد الآلية التي ستعتمدها الإسكوا في اختيار ممثّلي المجتمع المدني، وكيفية التنسيق مع الحكومة السورية في هذا الإطار. وسأل ممثّل فلسطين عن آلية العمل مع المنظمات الأخرى الناشطة في مجال حقوق المرأة في المنطقة. وقال إن مسارات التنمية المستدامة كان من المتوقع أن تخفف على البلدان عبء تعدُّد مسارات التبليغ بحيث تُقدَّم التقارير ضمن إطار موحد ومتكامل. وأشار إلى ضرورة الاستفادة من التقارير السابقة لتفادي التكرار، وللنظر في البنود التي لم تُنفَّذ. وتطرق إلى ضرورة ترجمة ما تتفق عليه المؤتمرات إلى إجراءات فعلية وواقعية لتحقيق الأهداف، خصوصاً في إطار دعم المرأة في الدول العربيّة. وأمل أن تتمكن فلسطين هذه المرة من المساهمة في التقرير، بعد أن حال عدم توفر البيانات دون مساهمتها بشكل كبير في تقرير بيجين 20+.

37- وأيد ممثّل عُمان نظيره الفلسطيني بشأن العبء الذي يتسبب به تعدُّد التقارير، وسأل عن الفرق بين منهاج بيجين ومعاهدة سيداو التي تشتمل على العديد من جوانب المنهاج. واستفسر عن توفر دراسات لدى الإسكوا تقيس كلفة تدني مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وفي حال عدم توفرها طلب إدراجها في برنامج العمل. ونوّه ممثّل السودان بأهمية تمكين المرأة وتحقيق المساواة مع الرجل، مشيراً إلى أن الاقتصادات التي ترتفع فيها نسبة مشاركة النساء هي اقتصادات صحية. وسأل عما إذا كانت برامج الإسكوا تصل إلى الأرياف والقرى، حيث تعاني النساء من التهميش إلى درجة تزيد عن غيرها من المناطق، وطلب التركيز على هذه المسألة لأنّ المرأة في المناطق الريفية تحتاج الى دعم أكبر من حيث التوعية والتعليم والعمل. وطلبت ممثّلة العراق زيادة التركيز على النساء المتأثرات بالنزاع، ومساندتهنّ نفسياً. وأشار ممثّل اليمن إلى أن النقاش لم يتطرق إلى أثر التحولات التي تشهدها المنطقة على قضايا المرأة، ولا سيما في جوانب التمكين والتعليم في البلدان التي تمر بنزاعات،

حيث أثرت هذه النزاعات على أوضاع النساء، وأفقدتهن العديد من حقوقهن. وتمنى على الإسكوا تنظيم بعض النشاطات في هذا المجال، وإعداد تقارير خاصة به.

38- وفي معرض الرد، أوضحت ممثّلة الأمانة التنفيذية أن الآليات التي تتبعها الإسكوا في اختيار ممثّلي المجتمع المدني هي آليات الأمم المتحدة. وقالت إن الفترات المقررة لتقديم التقارير ترتبط بموعد تقديم التقرير الإقليمي على المستوى الدولي. وشددت على العلاقة الوطيدة بين الإسكوا والمنظمات الأخرى العاملة في المنطقة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية، حيث تتعاون معها في تنظيم الورش وإدارتها، وقد طلبت هذه المنظمات من الإسكوا قيادة البرامج في المنطقة. وبالنسبة إلى عبء رفع التقارير، أجابت ممثّلة الأمانة بأن الإسكوا تبين للدول الأعضاء أوجه التقاطع بين هذه الأطر وأهداف التنمية المستدامة وكيفية دمج القضايا. وبما أن هذه الأطر تتناول جوانب مختلفة، وجب إصدار تقارير مختلفة عنها. ولذلك تشجع الإسكوا الدول الأعضاء على اعتماد نَهجٍ ابتكاري في جمع البيانات من أجل التقارير. وأشارت إلى وجود حدٍ لعمل الإسكوا على صعيد فرادى البلدان، منوِّهة بالتعاون مع مديريّة شؤون المرأة في عُمان لمناقشة مدى مشاركة المرأة في الاقتصاد. وهي تتطلّع الى ادراج هذه المسألة في جدول الأعمال القادم، وقد أفردت برنامجاً كاملاً لقضايا المرأة المتأثرة بالنزاعات.

## طاء- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمنطقة العربية
(البند 11 من جدول الأعمال)

39- قدّمت ممثّلة الأمانة التنفيذية، استناداً الى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/11، عرضاً موجزاً عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتُمِد في مراكش، المغرب، في 10 و11 كانون الأول/ديسمبر 2018. واستهلت العرض بتوضيح مراحل وضع الاتفاق الذي ارتأت الدول الأعضاء ألا يكون ملزماً. فبدأت بمرحلة المشاورات، ثم انتقلت إلى مرحلة التقييم، فمرحلة المفاوضات الحكومية الرسمية، وصولاً إلى وضع الصيغة النهائية للنص في 13 تموز/يوليو 2018. وقدمت الصيغة النهائية إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين التي عُقدت في أيلول/سبتمبر 2018.

40- وقدمت ممثّلة الأمانة التنفيذية لمحة عن نص الاتفاق وأقسامه المختلفة. ثم تطرقت إلى أهميته بالنسبة إلى المنطقة العربية، وإلى أنشطة الإسكوا المتصلة بالعملية التحضيرية، ولا سيما الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية الذي أتاح فرصة لمناقشة أهم القضايا والأولويات المرتبطة بالهجرة في المنطقة العربية. وأشارت إلى أن الإسكوا تلتزم بالاستمرار بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية في قيادة مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية. وختمت كلمتها باستعراض مساعي الإسكوا لدعم الدول الأعضاء في وضع السياسات وتنسيق الجهود في مجالات عدة هي: القدرات المؤسسية والاستعداد، والتنسيق المركزي، وتعزيز الملكية في جميع القطاعات المتصلة بالهجرة، وتفعيل وتعميم نَهج الحكومة بأكملها، واعتبارات المجتمع ككل، والبيانات الكافية والمفصلة لاتخاذ القرارات على أساس الأدلة.

41- وفي معرض النقاش، أكد ممثّل تونس أهمية الاتفاق، لكن يُعاب عليه أنه غير ملزم، ما قد يضعفه. ورحبت ممثّلة المغرب بالميثاق العالمي، وبينت أن المغرب كان سبَّاقاً في مجال الهجرة ويشكل نموذجاً يحتذى به لأن سياسته في هذا المجال تستحضر في المقام الأول البعد الإنساني والتضامني في معالجة هذه الظاهرة. وتطرقت إلى مبادرة ملك المغرب بإنشاء المرصد الأفريقي للهجرة، الذي تمت الموافقة عليه في القمة العادية الحادية والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليو 2018 في نواكشوط. وركزت على أهمية إنشاء سياسات عامة أكثر مرونة في مجال الهجرة، وعلى ضرورة التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لأحكام الميثاق.

42- وتعرضت ممثّلة العراق لمسألة البيانات، فقالت إن العراق ليس لديه قاعدة بيانات بشأن المهاجرين في الخارج، وقد أجرت الحكومة مسحاً عبر الإنترنت في سبيل جمع البيانات، إلا أن نسبة الاستجابة له كانت متدنية. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها للإسكوا أن تدعم العراق في عملية جمع البيانات عن المهاجرين في الخارج. وطلبت ممثّلة اليمن توضيح المانع من أن يكون الاتفاق ملزماً، مستفسرة عن سبب انسحاب بعض الدول منه. وسأل ممثّل مصر عن كيفية التعامل مع اتفاق عالمي غير ملزم على صعيد إقليمي، وعن قيمته المضافة إن لم يكن ملزماً. ودعا الإسكوا إلى التنسيق مع الدول الأعضاء في هذا المجال، وشدد على البعد الأمني لمسألة الهجرة في عدد من بلدان المنطقة، ولا سيما في ما يتصل بالإرهاب وتأثيره على التنمية، داعياً إلى إدراج هذه القضية في دراسات الإسكوا. وشاطر ممثّل تونس نظيره المصري في شواغله، قائلاً إن تونس تواجه المشكلة نفسها، ولا سيما مع الشركاء في الشمال. وأكد ممثّل عُمان على دور الإسكوا في المرحلة المقبلة في المراجعات الدورية للبلدان وإيصال صوت المنطقة العربية إلى المحافل الدولية، مشدداً على ضرورة العمل على بناء القدرات في الدول الأعضاء، لأن الموضوع جديد ويحتاج التعامل معه إلى التدريب والخبرة.

43- وقال ممثّل فلسطين إن بلده يواجه قضية النازحين والمهجرين قسراً منذ سبعين عاماً، وإن الاتفاق يمكن أن يشكل إطاراً عاماً يُسترشَد به، مشدداً على أهمية أن يصل امتداده إلى الصعيد الوطني، لتحقيق الاستفادة القصوى منه. وأشار إلى أن عرض الأمانة التنفيذية لم يوضح ما إذا كانت المراجعات إقليمية أم وطنية، مؤكداً على أهمية المراجعات الوطنية في هذا الشأن. وركز ممثّل الأردن على ضرورة الاستفادة من المهاجرين في إعادة الإعمار. وأشار ممثّل اليمن إلى عدم وجود قاعدة بيانات مكتملة عن المهاجرين، ما يحول دون قدرة اليمن على مساعدتهم وتقديم الخدمات لهم والاستفادة منهم. واقترح أن تساعد الإسكوا البلدان التي تمر بحالات نزاع في دراسة هذه المسألة. ورأت ممثّلة الجمهورية العربية السورية أن الهجرة تقع ضمن أولويات الحكومة السورية، حيث تعمل الحكومة على إعادة المهجرين. وتوقعت أن يكون للإسكوا دورٌ هام في التنسيق مع الحكومة السورية في إعداد الدراسات عن عودة المهجرين وإعادة دمجهم في المجتمع، وآليات الاستفادة من السوريين المغتربين في عملية إعادة الإعمار. وأشار ممثّل السودان إلى أن بلده يشكل معبراً للمهاجرين، ما أثر سلباً على الاقتصاد، ولا سيما أن المجتمع الدولي لم يفِ إلى الحد الكافي بوعوده للسودان لحل قضية المهاجرين.

44- وفي معرض الرد، نوهت ممثّلة الأمانة التنفيذية بالمرصد الأفريقي للهجرة، الذي يعتبر الأول من نوعه في جمع البيانات الأفريقية. وتطرقت إلى قاعدة بيانات الجاليات العراقية في الخارج، حيث طُلب من الإسكوا المساعدة، والأمر لا يزال في معرض البحث مع شعبة الإحصاء. أما عن الطابع غير الملزم للاتفاق، فالتباين بين ظروف البلدان يصعّب التوصل إلى اتفاق يوازن بين مصالح البلدان وحقوق المهاجرين، والقلق من عدم التوصل إلى ذلك التوازن هو ما أدى إلى الطابع غير الملزم، مع أن نص الاتفاق يحقق التوازن، بما في ذلك من الناحية الأمنية. إلا أن الطابع غير الملزم لا يُضعف الاتفاق، فخطة عام 2030 ليس لها أي صفة ملزمة إلا أنها تَلقَى الكثير من الاهتمام والزخم في التنفيذ. وبالنسبة إلى المراجعات الإقليمية، أوضحت أن الإسكوا لا تزال تنسق مع المنظمات العاملة في المنطقة بهذا الصدد، مع الإشارة إلى عدم إمكانية التوصل إلى مراجعة إقليمية دون توافر مراجعات وطنية.

## ياء- الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020

(البند 12 من جدول الأعمال)

45- قدّم الأمين التنفيذي بالإنابة، استناداً الى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/12، عرضاً حول التوجه العام لخطة عمل الإسكوا لعام 2020. واستهل بالإشارة إلى التراجع الكبير في التنمية في معظم البلدان التي تمر بنزاعات، ما يتطلب من الإسكوا مضاعفة الجهود فيها. وتطرق إلى النمو الشديد السرعة للاقتصاد العالمي الذي

يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا والمعلومات والإبداع. وتحدث عن طاقات الشباب، وضرورة توظيفها في العملية التنموية، ووضع الأطر الضرورية التي تُيسِّر وصولهم إلى التكنولوجيا. وشدد على أهمية الحوار في عمليات إعادة الإعمار لضمان شمولها للجميع. وحذر من خطورة الإرهاب على هوية المنطقة وثقافتها، مؤكداً على ضرورة أن يحل الفكر التنموي الإيجابي محل التيارات المتطرفة. وشدد على أن الخطة البرنامجية تندرج في إطار استراتيجية تمتد على خمس سنوات تعمل الإسكوا على وضعها. وتناول الإصلاحات التي تجريها الأمم المتحدة، شاكراً الدول الأعضاء على دعمها المستمر للإسكوا.

46- وتطرقت نائبة الأمين التنفيذي بالإنابة إلى ترابط مسارات الخطة البرنامجية، وتماشيها مع متطلبات الدول. ولفتت إلى ان تكرار بعض القضايا في البرامج السبعة أمرٌ لا مفر منه نظراً إلى أنها قضايا عابرة للقطاعات، ومنها: تعزيز المؤسسات، وخلق فرص عمل، وتحقيق نمو متوازن، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق التنمية. ثم تحدث ممثّلو الأمانة عن البرامج الفرعية بشكل مقتضب، فاستعرضوا أهم المشاريع والإنجازات المتوقعة في كل منها.

47- وأشاد ممثّل تونس بالدور الكبير الذي تؤديه الإسكوا في تقديم خدمات إلى الدول الأعضاء وإيصال صوت المنطقة إلى المحافل الدولية. وأكّد على أن الدول الأعضاء ملتزمة بالدفاع عن ميزانية الإسكوا في اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك. وسأل ممثّل موريتانيا عمّا إذا كان للإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة تداعيات على طرق التعاون مع الدول الأعضاء، وعن آليات إعلام الدول بهذه التداعيات، إن وُجِدت، حتى تتمكن من التعامل معها. وعلّق على عرض الأمانة التنفيذية، مشيراً إلى أنه لم يتضمن معلومات عن الميزانية. وختم مداخلته بطلب إدراج موريتانيا ضمن البلدان التي تستقبل لاجئين، لأنها تستضيف أكثر من خمسين ألف لاجئ من مالي. ونوَّه ممثّل الأردن بالاتساق بين برامج الإسكوا والأهداف الوطنية للدول الأعضاء، وبإعطاء الأولوية لبناء القدرات الإحصائية.

48- وأشادت ممثّلة المغرب بعمل الإسكوا، وقالت إن الخطة البرنامجية المقترحة تتفق مع احتياجات المغرب وتطلعاته. وأعربت عن رغبة المغرب في العمل مع الإسكوا على مشاريع لتعزيز الاستدامة في الزراعة وكفاءة الطاقة. وختمت بطلب المزيد من الوقت لبحث الخطة البرنامجية مع كافة القطاعات الوزارية في الدول الأعضاء. ورأى ممثّل فلسطين أن الخطة البرنامجية هي أقرب إلى وثيقة استراتيجية منها إلى برنامج، مستفسراً عن المعايير التي ستُعتمَد لتقييم مدى نجاح الخطة في نهاية عام 2020. وشدد على تحقيق منجزات ملموسة فيما يتصل بالهجرة الآمنة. وأعرب عن تمنيه بأن يكون للإسكوا دور أكبر في مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبوضع معايير أوضح لنجاح العمل المتصل بحقوق المرأة. واستفسر عن وضع قرار تشكيل وحدة لفلسطين في البرنامج الفرعي السابع للأمانة التنفيذية وسبب تأخر تنفيذه. وطالب بتعزيز دور وحدة خطة عام 2030 وزيادة دعمها للدول الأعضاء، معرباً عن تحفظه على حجم الأنشطة التي تقوم بها، حيث إنها تنظّم المنتدى العربي للتنمية المستدامة مرة كل عام، وتضطلع بإعداد تقرير إقليمي مرة كل أربع سنوات.

49- ودعا ممثّل السودان الإسكوا إلى إجراء دراسة لمساعدة الدول العربية على توحيد مواقفها وتكاملها في ما يتعلق بنظام التجارة العالمية. وطلب ممثّل اليمن من الإسكوا دعم التوجه نحو الطاقة البديلة بشكل أكبر، ولا سيما في الدول التي تمر بحالة تحوُّل، داعياً إلى إدراج توصية بدعم تنظيم استخدام الطاقة البديلة. وذكر في الإشارة إلى البرنامج الفرعي المتعلق بالإحصاء، أن البلدان التي تمر بنزاعات قد تكون مضطرة إلى إعادة بناء منظومتها الإحصائية، مطالباً دعم هذه البلدان من خلال خيارات أكثر واقعية. وسألت ممثّلة المملكة العربية السعودية عما إذا كانت صيغة الخطة البرنامجية المقدمة للأعضاء نهائية أم مطروحة للنقاش. وأكدت على أهمية تكامل عمل الإسكوا مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتفادي الازدواجية في العمل. وطلبت إدراج الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة إلى جانب الهدف 17 باعتباره من الأهداف التي يمكن تنفيذها من خلال الإحصاءات

القائمة على الأدلة. وشددت على أهمية ألا تكتفي الدراسات التي تتناول قضايا العمل بمجرد وسائل خلق وظائف، بل أن تبحث في كيفية استدامتها.

50- وأوضح ممثّل الأمانة التنفيذية أن الميزانية لا تُعرض على الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية للإسكوا إنما تُناقَش في لجان الأمم المتحدة ذات الصلة للتفاوض عليها. وأضاف بأن الغاية من هذا البند هي الحوار بشأن الأولويات والطلبات المتصلة بها والاتفاق على الأنشطة المقترحة، التي يعتمد تنفيذها بطبيعة الحال على توافر الموارد والولايات للإسكوا. وأكد على أن الشراكة مع بقية منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عامل أساسي في أداء عمل الإسكوا. أما عن آلية التنفيذ، فما اجتماع اللجنة التنفيذية إلا استعراضٌ لجزء منها، على أن تتممها اجتماعات اللجان الفرعية المختلفة. وأشار إلى أن كل برنامج فرعي يتصل بهدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، وأن الإسكوا بصدد وضع استراتيجية تربط بين كامل أهداف التنمية المستدامة. وذكّر بأن الهدف الأساسي للإسكوا هو العمل على المستوى الإقليمي، لأنَّ كل عمل إقليمي يشكل خدمة لكافة الدول الأعضاء. وأكد أن العلاقة مع جامعة الدول العربية عضوية ومهمة للطرفين، والتنسيق قائم بينهما، ولكن آلية عمل كلٍّ منهما مختلفة، ولا سيما في إنتاج التقارير. وأكد على رغبة الإسكوا في زيادة دعمها للدول الأعضاء وتحسين جودة خدماتها مهما كانت الإمكانات محدودة. وشدّد على عمل الإسكوا في مجال تغيُّر المناخ، وعلى البرنامج الذي وضعته للممارسات الزراعية المُثلى تحقيقاً للاستدامة الزراعية. وتبحث الإسكوا حالياً في سُبُل وصول الحماية الاجتماعية إلى الأشخاص العاملين في القطاعات غير الرسمية. وأكد بأن طلبات كافة الدول ستُشْمَل في الدراسات، وبأن الإسكوا لديها آليات ونماذج تساعد على استشراف المستقبل. أما مشروع وحدة فلسطين، فقد تمت صياغته، والبحث جار في توفير تمويله من خارج الموازنة.

### كاف- أنشطة التعاون الفني لعام 2018
(البند 13 من جدول الأعمال)

51- استعرضت ممثّلة الأمانة التنفيذية، استناداً الى الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/13، التقدّم المحرز في تنفيذ أنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها الإسكوا في عام 2018. واستهلت العرض بنبذة عن برنامج التعاون الفني في الإسكوا، وهو جزء أساسي من عمل الإسكوا، ويستجيب إلى احتياجات الدول بناءً على طلبها. وتقدم الإسكوا خدمات التعاون الفني على المستويين الإقليمي والوطني، فتتناول على المستوى الأول التحديات والفرص العابرة لحدود الدول، وتدعم على المستوى الثاني المؤسسات وبناء القدرات البشرية. وقد وقّعت الإسكوا مؤخراً أربعة أطر للتعاون الفني مع موريتانيا والمغرب ومصر والجمهورية العربية السورية، وهي تعمل حالياً على إعداد خمسة أطر أخرى. وعدّدت ممثّلة الأمانة التنفيذية أبرز إنجازات التعاون الفني في عام 2018، وهي تشمل مبادرة إنشاء مرصد الإنفاق العام على القطاع الاجتماعي، الذي بدأ العمل على إنشائه في الأردن وتونس، وتجري حاليا مناقشات لإنشائه في الكويت. ثم تطرقت إلى اجتماع شبكة التعاون الفني الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2018، وخلُص إلى توصيات شملت تعزيز التعاون مع المعاهد التدريبية الوطنية في الدول الأعضاء لبناء القدرات الوطنية، وتعزيز عمل الشبكة في تبادل المعرفة والعمل المشترك بين أعضائها.

52- واستهلت ممثّلة الكويت النقاش بالتأكيد على طلب إجراء ورشة عمل وطنية لتطوير أنشطة التعاون الفني بين بلدها والإسكوا. وأشارت أيضاً إلى أن لدول مجلس التعاون الخليجي قضايا مشتركة في ما بينها، يمكن تحويلها إلى مشاريع ذات طبيعة خاصة بها. وأيدت ممثّلة المملكة العربية السعودية وممثلة قطر رأي الكويت بشأن خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما أن ما تتوقعه هذه الدول من الإسكوا يختلف عما تتوقعه الدول الأخرى في المنطقة. ومعظم المواضيع التي تتناولها الإسكوا تعني البلدان الأخرى. وأشارت ممثّلة العراق إلى أن الدول المتأثرة بنزاعات لها خصوصيتها أيضاً وينبغي التعامل معها على هذا الأساس.

53- واستفسر ممثّل دولة فلسطين عن سبب تركز 80 في المائة من خدمات الإسكوا في ثلاثة برامج فرعية فقط.

54- وشددت ممثّلة المغرب على أهمية المرور بنقاط الاتصال الرسمية في الدول الأعضاء أثناء إجراء أنشطة التعاون الفني. وأكدت على ضرورة إعادة النظر في إطار التعاون القائم بين الإسكوا والمغرب وتقييمه من خلال وضع منهجية لقياس النتائج المتوخاة قبل وضع إطار تعاون جديد، وذلك تجنباً لأي خلل. وأكد ممثّل تونس أيضاً على ضرورة التنسيق مع نقاط الاتصال الوطنية. ونوَّه ممثّل اليمن بمنهجية إطار التعاون الفني، واقترح ألا تكتفي بورش العمل، بل أن تشمل تبادل التجارب الناجحة أثناء إعداد أطر التعاون الجديدة، ووضع آلية للتقييم اللاحق لأطر العمل بعد تنفيذها. واقترحت ممثّلة اليمن أيضاً أن ترسل الإسكوا بعثات ميدانية للتشبيك المباشر مع نقاط الاتصال. ورأى ممثّل السودان أن نجاح التشبيك مع نقاط الاتصال يتطلب تنسيقاً داخل الدول. وطلب إلى الأمانة التنفيذية إتاحة المعلومات بشكل أوضح عن كيفية التواصل والحصول على الاستشارات والدراسات من الإسكوا، وإضافة كافة المواد العلمية والتجارب الناجحة إلى موقع الإسكوا.

55- وفي معرض الرد، أجابت ممثّلة الأمانة التنفيذية بأن التنسيق مع نقاط الاتصال يتطلب جهداً من الإسكوا والدول الأعضاء. وأكدت أن ما يعظِّم الفائدة من برامج التعاون الفني هو أن أنشطته تجمع بين الشقين العملي والمعياري. أما مؤشر النجاح فهو الفعالية في العمل وفي توثيق إطار التعاون. وأكدت على اضطلاع الإسكوا بأنشطة على مستوى مجموعات البلدان، فقد وضعت برامج لبلدان مجلس التعاون الخليجي تشمل دراسات عن كفاءة الطاقة، ودراسة عن المياه المشتركة في الكويت، وبرامج لبناء القدرات على حساب تكلفة العنف ضد المرأة. ورحبت بفتح المزيد من المجال للتعاون، ونوَّهت باقتراح تقييم أطر التعاون الوطنية، مشيرة إلى أن الإسكوا توثّق البرامج الناجحة.

### لام- موعد ومكان انعقاد الاجتماع السادس للجنة التنفيذية

(البند 14 من جدول الأعمال)

56- اتفق المجتمعون على عقد الاجتماع السادس للجنة التنفيذية في مراكش، المغرب، في الأسبوع الثالث من حزيران/يونيو 2019، على أن تقوم الأمانة التنفيذية بالتشاور مع المغرب بشأن الترتيبات اللوجستية لاستضافة الاجتماع.

### ميم- ما يستجد من أعمال

(البند 15 من جدول الأعمال)

57- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

## ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس

(البند 16 من جدول الأعمال)

58- اعتمدت اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعها الخامس التوصيات المعروضة عليها والمستخلصة من النقاشات، وقدمت ملاحظاتها على هذه التوصيات، على أن تُعاد صياغتها بحسب التعديلات المقترحة وتُدرج في تقرير شامل عن أعمال اللجنة والنتائج التي توصل إليها المجتمعون.

# رابعاً- تنظيم الاجتماع

## ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

59- عُقد الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2018. وعملاً بصلاحيات اللجنة التنفيذية التي تنص على تزامن ولاية رئاسة هذه اللجنة مع رئاسة الدورة الوزارية للإسكوا، تولت الجمهورية التونسية رئاسة اللجنة التنفيذية بحكم ترؤسها للدورة الوزارية الثلاثين. وتولت دولة قطر منصب نائب الرئيس الأول، والجمهورية العربية السورية منصب نائب الرئيس الثاني، وجمهورية السودان منصب المقرر.

## باء- الافتتاح

60- افتتحت اللجنة التنفيذية اجتماعها الرابع في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 18 كانون الأول/ديسمبر 2018 في بيت الأمم المتحدة في بيروت. وألقى ممثّل الجمهورية التونسية، عبد الحميد الغربي، مدير إدارة التنمية المستدامة في وزارة الشؤون الخارجية، ورئيس الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية، كلمة رحب فيها بعقد الاجتماع، واستعرض جدول الأعمال الذي يتضمن عدداً من القضايا المهمة أبرزها الهجرة والمناخ. وأشار إلى انعقاد الدورة في ظل أحداث جدية تشمل عقد مؤتمر الهجرة في مراكش، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ما يستوجب التأكيد على أهمية الإسكوا للدول الأعضاء نظراً لدورها المؤازر في القرارات الدولية وتوضيح صورة المنطقة.

61- ثم ألقى السيد منير تابت، الأمين التنفيذي بالإنابة للإسكوا، كلمته. فرحب بالحضور وتناول أوضاع بلدان المنطقة، التي رغم الإنجازات التنموية التي حققتها، تواجه تحديات جسيمة، تشمل النزاعات والاحتلال وموجات الإرهاب، علاوة على تفاقم الفقر والبطالة وعدم المساواة والتهميش والنزوح والهجرة. ورأى أن هذه التحديات تدمر جهود سنين من العمل التنموي، مشيراً إلى أن الدول لا تملك إلا خيارات محدودة في توزيع موارد وجهود التنمية، ما يتطلب تفكيراً مختلفاً وخلاقاً في الحلول. ويتيح الاجتماع فرصة لمناقشة احتياجات المنطقة وشعوبها وتحديد الأولويات التنموية، والنظر في التحديات التي تعترض دعم هذه الأولويات، والعمل على تقديم الحلول. والإطار الناظم لمواضيع جدول الأعمال، هو دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، على أن تشكل المواضيع ركيزة لحوارٍ بنّاء، وتفاعلٍ إيجابي.

62- وبعد استعراض مُختلَف المواضيع التي ستناقش في الاجتماع، أكّد الأمين التنفيذي بالإنابة على أن الإسكوا ستبقى داعمة وبشتى الطرق للدول الأعضاء، بهدف المضي قدماً في مخططاتها التنموية، وستعمل جاهدة، بكل ما لها من إمكانات، على تحفيز التنمية في المنطقة، وستبقى الصوت الذي ينقل ظروف المنطقة واحتياجاتها وإنجازاتها إلى العالم.

## جيم- الحضور

63- شارك في الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية ممثّلون عن الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

## دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

64- أقرت اللجنة التنفيذية في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح الاجتماع.

2- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع.

4- تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية الثلاثين.

5- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنطقة العربية.

6- خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة: التقدم المحرز في التنفيذ.

7- الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: القطاع الصناعي نموذجاً.

8- قضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية: التطورات الإقليمية والدولية.

9- المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013.

10- دعم الدول العربية في المراجعة الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما.

11- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمنطقة العربية.

12- الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020.

13- أنشطة التعاون الفني لعام 2018.

14- موعد ومكان انعقاد الاجتماع السادس للجنة التنفيذية.

15- ما يستجد من أعمال.

16- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس.

65- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/L.2.

المرفق الأول

**قائمة المشاركين**

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد مالك بريزات
مدير العلاقات العربية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الجمهورية التونسية

سعادة السفير السيد كريم بودالي
سفير الجمهورية التونسية
سفارة الجمهورية التونسية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد عبد الحميد الغربي
مدير التنمية المستدامة
الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف والمسائل الشاملة
وزارة الشؤون الخارجية

السيد سمير ساسي
القنصل
سفارة الجمهورية التونسية لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية العربية السورية

السيدة ثريا إدلبي
معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيد نادر الشيخ علي
مدير التعاون مع المنظمات الدولية
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

الدكتور عبد الرزاق إسماعيل
سكرتير أول
سفارة الجمهورية العربية السورية لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية السودان

السيد عيسى ترتيب شاطر آدم
مدير التعاون الثنائي والاتفاقيات
وزارة الصناعة والتجارة

السيد عمر مصطفى حسن أحمد
مسؤول ملف الإسكوا
وزارة الصناعة والتجارة

جمهورية العراق

السيدة فوز أحمد محمد صالح
رئيس قسم السياسات السكانية
دائرة التنمية البشرية
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد سعيد بن راشد القتبي
مدير عام القطاعات الاجتماعية
المجلس الأعلى للتخطيط

السيد علي بن سعيد الجابري
أخصائي اتفاقيات اقتصادية
المجلس الأعلى للتخطيط

دولة فلسطين

السيد محمود عطايا
مدير عام
وحدة الأولويات السياساتية والإصلاح
مكتب رئيس الوزراء

السيد أحمد إبراهيم قبها
رئيس وحدة الشؤون الادارية
مكتب رئيس الوزراء

دولة قطر

السيدة هند علي الخاطر
مستشارة
إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيدة إيمان إبراهيم الحداد
رئيس قسم المنظمات الدولية
وزارة المالية

السيدة لولوه ناصر العصيمي
باحثة اقتصادية
إدارة الشؤون الاقتصادية
وزارة الخارجية

الجمهورية اللبنانية

سعادة السفيرة كارولين زيادة
مديرية المنظمات الدولية والعلاقات الثقافية والمؤتمرات
وزارة الخارجية والمغتربين

السيدة رينا حلوة
ملحق دبلوماسي
وزارة الخارجية والمغتربين

السيد نزار قدوح
دبلوماسي
وزارة الخارجية والمغتربين

جمهورية مصر العربية

سعادة السفير السيد عمر أبو عيش
مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف
الدولية الإقليمية
وزارة الخارجية

المملكة المغربية

السيدة حنان التوزاني
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون
العامة والحكامة

المملكة العربية السعودية

السيدة هيفاء بنت عبد العزيز آل مقرن
الوكيل المساعد لشؤون التنمية المستدامة
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد ماجد آل عصفور
أخصائي مشاريع
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد عباس سيلا
المدير العام للسياسات واستراتيجيات التنمية
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد محمد تقره
مدير الاستراتيجيات والسياسات
الإدارة العامة لسياسات واستراتيجيات التنمية
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

الدكتور محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة أماني محمد عبدالله زبارة
مدير عام الدراسات الاقتصادية الدولية
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المرفق الثاني

**قائمة بالوثائق**

| العنوان | البند | الرمز |
|---|---|---|
| معلومات للمشاركين | | E/ESCWA/EC.5/2018/INF.1 |
| جدول الأعمال المؤقت والشروح | 2 | E/ESCWA/EC.5/2018/L.1 |
| تنظيم الأعمال | 2 | E/ESCWA/EC.5/2018/L.2 |
| تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع | 3 | E/ESCWA/EC.5/2018/3 |
| تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية الثلاثين | 4 | E/ESCWA/EC.5/2018/4 |
| تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنطقة العربية | 5 | E/ESCWA/EC.5/2018/5 |
| خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة: التقدم المحرز في التنفيذ | 6 | E/ESCWA/EC.5/2018/6 |
| الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: القطاع الصناعي نموذجاً | 7 | E/ESCWA/EC.5/2018/7 |
| قضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية: التطورات الإقليمية والدولية | 8 | E/ESCWA/EC.5/2018/8 |
| المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 | 9 | E/ESCWA/EC.5/2018/9 |
| دعم الدول العربية في المراجعة الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما | 10 | E/ESCWA/EC.5/2018/10 |
| الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمنطقة العربية | 11 | E/ESCWA/EC.5/2018/11 |
| الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020 | 12 | E/ESCWA/EC.5/2018/12 |
| أنشطة التعاون الفني لعام 2018 | 13 | E/ESCWA/EC.5/2018/13 |
| قائمة بالوثائق | | E/ESCWA/EC.5/2018/INF.2 |